



الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

أدان الائتلاف السوري المعارض مشروع التهجير والتغيير الديمغرافي الذي ينفذه النظام وحلفاؤه في سوريا.

واعتبر التحالف في بيان لهاليوم، أن عملية التهجير القسري بحق أهالي ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي، هي استمرار لمخطط التغيير الديمغرافي في سوريا، مؤكداً استخدام كل أساليب القتل والقصف والإجرام، بالإضافة إلى قيام روسيا وإيران بخرق كل الاتفاقيات الدولية لـإجهاض أي محاولة للتسوية.

[البيان:](#)



تصريح صحفي
الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية
الدائرة الإعلامية
٤ أيار، ٢٠١٨

استمرار مشروع التهجير والتغيير الديموغرافي بسوريا في ظل غياب دولي

يدين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بشدة العبارات مشروع التهجير والتغيير الديموغرافي الذي ينفذه النظام والاحتلالان الروسي والإيراني بحق المدنيين في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي.

عملية التهجير في تلك المناطق استمرار لمخطط التغيير الديموغرافي في سوريا، حيث جرى استخدام كل أساليب القتل والتصفه والإجرام، إضافة إلى قيام روسيا وإيران بخرق كل الاتفاقيات الدولية بهدف إجهاض أي محاولة للتسوية.

يؤكد الائتلاف أن أي اتفاق يتعلق بالتهجير والتغيير الديموغرافي هو اتفاق غير شرعي وغير قانوني. وتم بالإكراه وباستخدام القوة الجرمية، ويشدد على أن لا جهة لها الحق في إبرام أو رعاية أو شرعنة التهجير أو تبريره أو الاعتراف بنتائجها.

الاتفاق المزعوم يأتي بعد حراك شعبي رفض للتهجير من جهة، وبعد خرق متكرر لاتفاق خفض التصعيد من جهة أخرى، وقد وقعت أشد الخروقات يوم الاثنين الماضي حين نفذت طائرات النظام عشرات الغارات الجوية على مدن وبلدات ريف حمص الشمالي، بهدف إجبار المحاصرين على الخروج.

يحذر الائتلاف من أن التطورات الجارية تصب بشكل مباشر في خدمة المشروع الإيراني المنهك في نشر الفوضى وتصدير العنف والإرهاب وسوق المنطقة نحو صراع مستمر يتم خلاله تمرير عمليات التطهير العرقي والطائفى، بقرار سياسي إيراني يحظى بدعم وإسناد من قبل روسيا.

يطالب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المجتمع الدولي بوقف ما يجري من انتهاكات بحق المدنيين في ريفي حمص وحماة، محذراً من عواقب مشروع التهجير القسري الجارى فضوله في سوريا، وما يتعرض له المدنيون في المناطق التي يُعاد احتلالها، في وقت يُسْعَر فيه النظام الصراغ الطائفى خدمة لأهدافه وأجندها مشغليه.

إن السكوت أو حتى الاكتفاء بالشجب والاستكثار سينظر إليه بمثابة ضوء أخضر للاستمرار في عملية التهجير، وهو يرقى بذلك إلى مستوى الشراكة، ما يدفع الائتلاف إلى تنكير المجتمع الدولي مجدداً بمسؤولياته تجاه ما يجري وضرورة اتخاذ ما يلزم لمنع وقوع حملة تهجير قسري جديدة، والعمل على إزام النظام والقوى الداعمة له بالتطبيق الكامل والفوري للقرارات الدولية، والاتفاقيات تخفيض التصعيد، بما يضمن متابعة مسار جنيف، باعتباره الطريق الوحيد للوصول للتسوية السياسية وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.